

أصول الفقه

[89] وكلها أقوال متروكة عند علمائنا ، واضحة البطلان . فلا حاجة إلى الاطالة في ردها . هل يتبع القضاء الاداء ؟ مما يتفرع عادة على البحث عن الموقت (مسألة تبعية القضاء للاداء) وهي من مباحث الالفاظ ، وتدخل في باب الاوامر . ولكن آخر ذكرها الى الخاتمة مع ان من حقها ان تذكر قبلها ، لانها - كما قلنا - من فروع بحث الموقت عادة . فنقول: ان الموقت قد يفوت في وقته اما لتركه عن عذر أو عن عمد واختيار ، واما لفساده لعذر أو لغير عذر . فإذا فات على أي نحو من هذه الانحاء ، فقد ثبت في الشريعة وجوب تدارك بعض الواجبات كالصلاة والصوم ، بمعنى أن يأتي بها خارج الوقت . ويسمى هذا التدارك (قضاء) . وهذا لا كلام فيه . الا ان الاصوليين اختلفوا في أن وجوب القضاء : هل هو على مقتضى القاعدة ، بمعنى ان الامر بنفس الموقت يدل على وجوب قضائه إذا فات في وقته ، فيكون وجوب القضاء بنفس دليل الاداء ، أو ان القاعدة لا تقتضي ذلك ، بل وجوب القضاء يحتاج إلى دليل خاص غير نفس دليل الاداء ؟ وفي المسألة أقوال ثلاثة : قول بالتبعية مطلقا . وقول بعدمها مطلقا . وقول بالتفصيل بين ما اذا كان الدليل على التوقيت متصلا ، فلا تبعية ، وبين ما اذا كان منفصلا ، فالقضاء تابع للاداء . والظاهر أن منشأ النزاع في المسألة يرجع إلى الاستفادة من التوقيت هو وحدة المطلوب أو تعدده ؟ أي ان في الموقت مطلوبا واحدا هو الفعل المقيد بالوقت بما هو مقيد ، أو مطلوبين ، وهما ذات الفعل وكونه واقعا في وقت معين ؟ فعلى الاول إذا فات الامتثال في الوقت لم يبق طلب بنفس الذات ، فلا بد من
